التصعيد العسكري العراقي :

تكريس للمأزق الوطني دبلوماسية التحريك العراقية

"آه لو كان الشعب العراقي يتحمل بعد (المزيد)" هذا ما قاله صدام حسين في معرض حديثه عن ازمة الحصار الخانقة مع عدد من المسؤولين العراقيين في اواخر ايلول الماضي. . لينتهي بالتهديد بفتح عنابر الكون للغذاء من اجل اطعام العراقيين.

وفي نقد دبلوماسية طارق عزيز، قال صدام حسين ان الدبلوماسية السليمة هي التي تحصل على شيء مقابل اي تنازل، ولكننا قدمنا الكثير دون ان نحصل على شيء، وذلك في اشارة الى التعاون مع اللجنة الخاصة للامم المتحدة بتدمير الاسلحة ذات الدمار الشامل في العراق. انطلاقا من هذه الخلفية السياسية حرك صدام حسين قواته باتجاه الحدود الكويتية في مطلع تشرين الاول 1994، سعيا وراء تحريك قضية الحصار وليس للدخول بمواجهة عسكرية، دع عنك احتلال الكويت مجددا.

استطاع التحريك العسكري اثبات قدرة بغداد على اخذ المبادرة وبالتالي كسر طوق حالة الانتظار السلبي الذي فرضته سياسة الاحتواء الامريكية التي اعتبرت صدام حسين بعد حرب 1991 اضعف من ان يهدد احد وان الحصار الاقتصادي وسياسة الاحتواء كفيلة باسقاطه.

كما جاءت زيارة وزير خارجية روسيا كوزيريف لبغداد للتفاوض وصدور البيان المشترك الروسي العراقي لتكسر طوق العزلة الدبلوماسية الذي فرضته واشنطن على بغداد.

واستطاع صدام حسين من خلال ازمة التحشيد العسكري اعادة الشأن العراقي الى الصدارة في سلم الاولويات في السياسة الامريكية- بعد اهمال متعمد- الامر الذي قد يدفع واشنطن لاعادة النظر بسياستها تجاه العراق، وفي غياب خيار التدخل المباشر لاسقاط النظام وتصدع نهج الاحتواء يصبح التعايش المشروط مع صدام حسين خيارا ممكنا، ولربما كان صدام حسين يأمل بزيارة "كارترية" لبغداد على غرار التجربة الكورية الشمالية.

لم تكن اجراءات التحريك العسكري العراقية مفاجئة لموسكو وباريس، فكما يبدو انهما على علم بمثل هذا الاجراء وجاء رد فعلهما يؤكد ذلك (قال كوزيريف لراديو مونت كارلو 18/10/94 ان موسكو والغرب كانا على علم سابق بهذه المناورات وان التحرك لم يكن مفاجاة لاحد على الاطلاق)، الامر الذي اظهر شرخا في التحالف التقليدي بينهما وبين لندن وواشنطن.

والامر الذي يؤكد عنصر التحريك وليس المواجهة في التحشيد العسكري العراقي هو استمرار تعاون بغداد مع اللجنة الخاصة وفرق التفتيش التابعة لها المتواجدة في بغداد رغم كل التصعيد الاعلامي العراقي الذي وصف مفتشي الامم المتحدة بـ "الكلاب المسعورة" ورئيسها ايكوس بـ "الملعون"، حيث اكد طارق عزيز (20/10/94) التزام العراق بالتعاون مع اللجنة "الان" وفي "المستقبل".

اما على الصعيد الاقليمي، فقد جاء التحشيد العسكري بعد مضي اكثر من شهرين على خطاب صدام حسين بمناسبة ذكرى "ثورة 17 تموز" الذي دعا فيه دول الخليج بما فيها الكويت للتصالح. وكأن صدام حسين يريد ان يقول بهذا التحشيد العسكري: على دول الخليج الخيار بين استمرار حالة القلق واللااستقرار او المصالحة، خاصة وان الاعباء المالية المترتبة على حالة الاستنفار ماعادت سهلة في ظل الازمة المالية التي تعيشها الرياض والكويت. وفعلا نجد ان رئيس "البرلمان" العراقي سعدي صالح يعود مجددا بعد انتهاء ازمة التحشيد الى دعوة الكويت للحوار والمصالحة.

ان نهج بغداد هذا يمثل نموذجا للدبلوماسية بلسانين، بأمل اقناع الامم المتحدة وامريكا ودول الجوار بان العراق غير عاجز عن اثارة المتاعب، ولكنه يبقى من جهة اخرى مستعدا للاستجابة لقرارات الامم المتحدة بما فيها الاعتراف بالكويت شرط ان لا يكون اسقاط النظام من بنودها الخفية.

اما على الصعيد الداخلي، فالتحشيد العسكري، خدم النظام في تعبئة وشد اجهزة الحزب والجيش من خلال التلويح بالخطر الخارجي، خاصة بعد تخفيض الحصص التموينية. كما اعاد صدام حسين الى دائرة ضوء الاعلام العالمي بعد غياب طويل.

ماذا بعد التحريك والانسحاب العراقي

اذا كان هدف صدام حسين تحريك القضية العراقية و تسليط الاضواء على اثار الحصار، فان التغطية الاعلامية العالمية لآثار الحصار على الشعب العراقي تؤكد نجاحه. ولكن اذا كان هدفه التعجيل في رفع الحصار فالامر مشكوك في نجاحه، بل العكس هو الصحيح، فالاصطفاف الغربي استعاد توازنه من خلال اعتماد قرار مجلس الامن رقم 949 بالاجماع، الذي اضاف عبئا عراقيا جديدا يتمثل في تقيد التحرك العسكري العراقي في جنوب البلاد.

ومن المفارقات ان يصف مسؤول عراقي القرار بانه "معتدل" واعتبرته جريدة الثورة (17/10) "انه ينطوي على ايجابيات نسبية واضحة"، ولكن سرعان ما عادت لتهاجم القرار بوصفه "تدخلا صارخا" في شؤون العراق الداخلية.

كما ان دولا عربية (السودان، اليمن، الاردن) قريبة من بغداد ادانت التحرك، ووصف مسؤول فرنسي التحرك بانه اجراء "غبي".

ان سرعة وكثافة الرد الامريكي اقنعت بغداد بضرورة الانسحاب السريع خوفا من ضربة وقائية في وقت كان براهن البعض في بغداد على انشغال كلينتون في هايتي او على نهجه المتردد كما الحال في تعامله مع كوريا والبوسنة، الامر الذي صب في خدمة كلينتون داخليا وعالميا. وجاء قرار مجلس الامن 949 ليعطي امريكا -حسب تفسيرها- حق الرد المباشر على اي تحرك عراقي مشابه، وابلغت بغداد بذلك، لضمان منع تكرار مثل هذا التحرك العراقي في المستقبل. ولكن هذا لم يحسم السؤال الكبير الذي يواجه واشنطن الذي احسن صياغته ريتشارد ارميتاج، مساعد وزير الدفاع الامريكي لشؤون الامن العالمي في ادارة ريغان (الحياة 28/10/994) بقوله، " ما يجب ان يفعله العراق لضمان رفع العقوبات، وما اذا كان قبول عودة العراق ممكنا في المطلق قبل ان يرحل صدام حسين عن السلطةاولا، وما اذا كانت الولايات المتحدة ستبقى خاضعة لمواقف اجماع متعددة الاطراف في مجلس الامن، والى اي مدى يمضي في دعم حركات سياسية مناهضة لصدام، وماالذي يجب القيام به عندما تهدد بغداد جيرانها مرة اخري؟"

ان تلكوء بغداد في الاستجابة الكاملة لقرارات الامم المتحدة، بحجة او باخرى، ساعد واشنطن على تأجيل مواجهة تلك الاسئلة.

اذا كان قرار مجلس الامن رقم 715 الخاص بالرقابة الدائمة هو حصيلة تلكوء بغداد في التجاوب مع قرار 687، فان قرار 949 جاء نتيجة التصعيد العسكري العراقي، ليضيف شرطا جديدا يتوجب على بغداد تلبيته الا وهو "اثبات حسن النوايا" اضافة الى تغير معطيات الاعتراف بالكويت لتضيف شرط توثيق الاعتراف باجراءات "دستورية".

على الطرف المهزوم عسكريا تسديد فواتير الهزيمة كاملة، لا ان يتوقع او يطالب بتنازل مقابل تنازل كما يريد الرئيس العراقي، ان سياسة التنقيط هي امتياز يحق للمنتصر ممارسته وليس الطرف المهزوم. فاذا كان النظام العراقي يريد حقا رفع الحصار فعليه ان يدرك ان مجرد التنفيذ الكامل لقرارات الامم المتحدة لم يعد كافيا، بل المطلوب ان يتعامل العراق مع الواقع الاقليمي الجديد القائم على التسوية السلمية في المنطقة واعتماد المراجعة والانفتاح باتجاه احترام حقوق الانسان والتعددية والممارسات الديمقراطية.

فرغم ان قرار رفع الحظر النفطي، بموجب الفقرة 22 من قرار 687 لا علاقة له بالاعتراف بالكويت، الا ان هذا الاعتراف اصبح شرطا مطلوبا من جميع الاعضاء الدائمين في الامم المتحدة بما فيهم روسيا وفرنسا. وكذلك الحال يجب ان يدرك النظام العراقي بان مضمون القرار 688 الخاص بانهاء القمع وفتح الحوار مع المعارضة اصبح استحقاقا مطلوبا على الصعيد الداخلي والاقليمي وتلكؤ النظام في الاستجابه لقرار 688، سيجعله ورقة سياسية بيد من يريد تأجيل رفع الحظر

العراق و نقطة اللاعودة

بات واضحا ان امريكا رغم رغبتها بتغيير رأس النظام في العراق، الا انها غير قادرة على ذلك، وحتى اذا كان ذلك ممكنا باستخدام القوة فان الولايات المتحدة غير مستعدة لدفع الثمن المطلوب لذلك. فاسقاط صدام حسين بالقوة، كما تقول النيوزويك (17/10/1994) سيضع كل انواع الاهوال على طاولة كلينتون: فالعراق قد ينحدر الى حرب اهلية، ومطالبة الاكراد بالاستقلال او الفيدرالية سيضع تركيا في موقع الصدام مع الوضع الجديد، كما ان امريكا المسؤولة عن اسقاط صدام يعني تحملها مسؤولية حماية وبناء عراق ما بعد صدام، ان ابعاد هذه المهمة (ومدى شعبيتها عند الرأي العام الامريكي) تجعل من عملية هايتي مجرد نزهة.

قد يكون من جراء ذلك الأبقاء على العراق ضعيفا مكبلاً بقرارات الحصار هو الخيار "الارخص" وبالتالي الافضل لامريكا. ولكن مثل هذا الخيار هو الاغلى بالنسبة للعراق وشعبه، حيث استمرار الحصار بعد اكثر من اربع سنوات قد يصل بالعراق الى نقطة اللاعودة بما يجعل من بقاء هذا الكيان موحدا امراً صعبا- بوجود صدام او غيابه- وفي مثل هذه الحالة سيغرق العراق في طوفان يأتي على نفسه وجيرانه، بما يهدد الامن والاستقرار في كامل المنطقة.

هذه هي المأساة العراقية: نظام يرفض المراجعة والانفتاح معتبرا مجرد بقاءه انتصارا حتى ولو كان على جثمان وطن، وأرادة دولية خاضعة لهيمنة دولة كبرى تحكمها اعتبارات داخلية وحسابات انتخابية تشل قدرتها على اتخاذ القرار المسؤول، واخيرا وليس اخرا عناصر عراقية خطفت، بدعم من الاجنبي، دور المعارضة الوطنية تعتاش على مأساة العراق.

(الملف العراقي، العدد 35 - تشرين الثاني 1994)